الإفصاح عن ملكية براءات الاختراع وتمويل الدعاوى القضائية - ما الذي يحدث بالفعل في ولاية ديلاوير؟

بقلم: بيتر سي. شيشتر

[نص عدم المسؤولية: هذه الملاحظة لا تعكس بالضرورة آراء شركة أوشا بيرغمان واتانابي آند بيرتون إل إل سي Osha Bergman Watanabe & Burton LLC أو أي شخص آخر؛ إلا أنها طرح لاستفسارات أكثر من الإجابة عليها]

إذا كنتم ممن يُتابعون الأخبار القانونية المتعلقة بدعاوى براءات الاختراع الأمريكية منذ أبريل 2022، فأنتم على دراية بالنزاع الجاري في قاعة محكمة ديلاوير التي يترأسها رئيس محكمة المقاطعة الأمريكية كولم كونولي بشأن ملكية براءات الاختراع ومتطلبات الإفصاح عن تمويل الدعاوى القضائية بشأن انتهاك براءات الاختراع. إذ تحتل ولاية ديلاوير دومًا قمة أو بالقرب من قمة قائمة الدعاوى الجديدة المرفوعة بشأن انتهاك براءات الاختراع، لا سيما تلك القضايا المرفوعة من قبل الكيانات غير المستثمرة لبراءات الاختراع (NPE).

قبل شهر أبريل الماضي، تم الكشف عن ذلك في أوراق قضائية مختلفة تم رفعها بواسطة كيانات مختلفة غير مستثمرة لبراءات الاختراع (NPEs) في دعاوى قانونية ليست ذات صلة تزعم التعدي على براءات اختراع مختلفة ضد متعدين مختلفين، بأن هناك صلة أو علاقة واضحة بين عدد كبير من الكيانات غير المستثمرة لبراءات الاختراع (NPEs) التي ليست ذات صلة والتي رفعت مئات - وربما الآلاف - من قضايا انتهاك براءات الاختراع عبر الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، وتم رفع العديد من هذه القضايا في ولاية ديلاوير. وقد لاحظ رئيس قاضي مقاطعة كونولي هذا النمط أيضًا، وأصدر سلسلة من الأحكام غير الاعتيادية (بما في ذلك الأحكام "المستديمة" المطبقة على جميع مدعي انتهاك براءات الاختراع والأحكام المحددة الموجهة للكيانات غير المستثمرة لبراءات الاختراع (NPEs) في قضايا معينة معلقة في المحكمة). ومن بين أمور أخرى، تتطلب هذه الأحكام من الأطراف المعنية الإفصاح عن أي شخص أو جهة ليس طرفًا يقدم أي تمويل للدعاوى القضائية بدون حق الرجوع مقابل "مصلحة أو فائدة مالية مشروطة بنتائج الدعاوى القضائية" أو نتيجة "غير نقدية" ليست على شكل قرض شخصي أو قرض مصرفي أو تأمين". ويتطلب أحكام أخرى الإفصاح عن كل مالك وعضو من الأطراف، "مع متابعة سلسلة الملكية حتى يتم تحديد اسم كل فرد وشركة لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع الطرف الذي تم تحديده".

وما ظهر من الإفصاحات المطلوبة أن محامي المدعين من مكاتب المحاماة المختلفة بدا أنهم مرتبطون ببعضهم البعض من خلال شبكة اتصال أو حلقة وصل فيما بينهم ومع جهة تنسيق واحدة على الأقل يتضح أنها ليست شركة محاماة. وبالإضافة إلى ذلك، تم الكشف عن أن العديد من الكيانات غير المستثمرة لبراءات الاختراع (NPEs) بدت وكأنها جزء من سلسلة من الشركات الوهمية المترابطة التي ليس لها أصول غير براءات الاختراع موضوع الدعوى، وأنها تشارك، على مستوى أعمق، مالكًا أو مديرًا أو مسؤولًا أو وكيلًا واحدًا على الأقل أو ما شابه ذلك. ويبدو أن

رئيس قضاة مقاطعة كونولي اتخذ قرار إمعان النظر في هياكل الملكية والتمويل حتى يكشف عن طبيعتها الأساسية.

وقد كافحت الكيانات غير المستثمرة لبراءات الاختراع (NPEs) التي هي طرف في هذا النزاع بشدة للتصدي لأشكال الإفصاح التي تتطلبها أحكام محكمة ديلاوير، بما في ذلك تقديم طلبات التماس للتكليف إلى محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفيدرالية (CAFC). وقد جادَلت الكيانات غير المستثمرة لبراءات الاختراع (NPEs) في موضوع أن رئيس قضاة مقاطعة كونولي قد تجاوز سلطة محكمة الولاية، وأن الأحكام الصادرة فيها انتهاك لصلاحيات كل من المحامي والموكل، وهي في الأساس ليست من اختصاص محكمة الولاية. وفي مذكرة استثنائية تم تقديمها إلى محكمة الاستئناف للدائرة الفيدرالية (CAFC) من قبل رئيس قضاة محكمة مقاطعة كونولي، ذكر فيها الأسباب التالية لإصدار الأحكام المتعلقة بالإفصاح:
(1) هل امتثل المحامي لقواعد السلوك المهني؟
(2) هل التزم المحامي ونيميتز بأحكام محكمة الولاية؟
(3) هل هناك أطراف حقيقية في المصلحة غير المدعي الفعلي تم إخفاؤها عن محكمة الولاية والمدعى عليهم؟
(4) هل ارتكبت تلك الأطراف الحقيقية ذات المصلحة عملية احتيال في المحكمة من خلال نقل براءة الاختراع بطريقة احتيالية إلى شركة وهمية (ليس لديها أصول)، ومن ثم تقديم التنازل الوهمي عن براءات الاختراع لدى مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي المختص بحماية تلك الأطراف الحقيقية ذات المصلحة من أي مسؤولية قد تترتب عليهم في إثبات براءات الاختراع في دعاوى براءات الاختراع عديمة الجدوى و/أو الغير موضوعية؟

وقد رفضت محكمة الاستئناف للدائرة الفيدرالية (CAFC) مرارًا وتكرارًا التدخل لوقف الإجراءات في قاعة محكمة قاضي مقاطعة كونولي. وتم رفض دعاوى انتهاك براءات الاختراع - حتى تلك التي على ما يبدو ستصدر أحكام لصالحها - مع التحيز من قبل بعض الكيانات غير المستثمرة لبراءات الاختراع (NPEs) من أجل تجنب الامتثال لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن محكمة المقاطعة. وأكدت إحدى الكيانات غير المستثمرة لبراءات الاختراع (NPEs) أنه لا يمكنها الامتثال بسبب اتفاقيات السرية القائمة. ويبدو أن البيان الأكثر دقة هو أن الكيان غير المستثمر لبراءات الاختراع (NPE). لن يمتثل نتيجة للاتفاقيات التي أبرمتها NPE بحد ذاتها، وأن الامتثال ليس بالأمر المستحيل في واقع الحال. ومن المحتمل أن يتساهل رئيس قضاة مقاطعة كونولي مع كيان NPE الذي يبرم اتفاقيات تجارية خاصة والذي يذكر أن مثل هذه الاتفاقيات تحول دون امتثالة لأحكام المحكمة.

وقد علقت العديد من الشركات والجمعيات القانونية المعنية على هذا النزاع غير الاعتيادي. إذ يدعم بعضها متطلبات الإفصاح بنقدٍ عام لمشهد التقاضي الحالي بشأن انتهاك براءات الاختراع في الولايات المتحدة، مع مقارنة الانتشار الكبير للقضايا المرفوعة من الكيانات غير المستثمرة لبراءات الاختراع (NPEs) مع قضايا الضرائب الخاصة على قطاع الصناعة. ويؤكد آخرون أن للعامة الحق في معرفة من يستخدم النظام القضائي الأمريكي ويستفيد منه، على الرغم من عدم توضيح السبب وراء زيادة الاهتمام في قضايا التعدي على براءات الاختراع أكثر من الأنواع الأخرى من الدعاوى التجارية.

ومن ناحية أخرى، يؤكد البعض أن الشفافية الكاملة قد تضر عن غير قصد ببعض المخترعين والشركات الناشئة والجامعات. وهذا النقد يبدو ضعيفًا وغير صحيح في أحسن الأحوال.

وفي حين أن هناك الكثير من الجدل حول سلطة وحكمة وآثار متطلبات الإفصاح الصادرة عن محكمة ولاية ديلاوير، إلا أن هناك سؤال لم يُطرح للنقاش في الصحافة القانونية فيما يخص مجال الملكية الفكرية: ما الذي تخشاه الكيانات غير المستثمرة لبراءات الاختراع (NPEs) (أو رؤساؤهم، أو المالكين أو الممولين لهم، وغيرهم)؟

ومع البعد التام عن المتطلبات القانونية، ما الفرق الذي سيترتب على كيان NPE لو عِلم الجمهور المالك الحقيقي لبراءة الاختراع؟ لماذا السرية التامة مطلوبة لملكية براءات الاختراع ومصادر تمويل الدعاوى القضائية؟ وقد أصرّت الكيانات غير المستثمرة لبراءات الاختراع (NPEs) بشدة بأنه يحق لها الحفاظ على هذه السرية، لكنها لم توضح - بالقدر الذي يمكن توضيحه - سبب حرصها على الحفاظ على السرية. من هم مالكو براءات الاختراع السرية؟ هل من الممكن أن يكون هناك مالك سرّي واحد، أو مجموعة قليلة من المالكين السريين، ووراء مشهد التقاضي الحديث بشأن براءات الاختراع؟ هل هناك نوع من "محرك الدمى الرئيسي"؟ سواء أكان فردًا واحدًا أم عدة أفراد، فلماذا يخشون من الكشف عن هويتهم؟ هل المالكون السريون مواطنون أمريكيون أم أجانب، وهل هذا مهم؟ قد يتم طرح مجموعة من الأسئلة الأخرى المعقولة والمنطقية، والتي لم يتم طرحها أو الإجابة على أي منها في الإجراءات القضائية الحالية.

وقد كتب المعلقون أن الكيانات غير المستثمرة لبراءات الاختراع (NPEs) التي ليس لديها أصول أصبحت تشكل مشكلة حقيقية في دعاوى البراءات الأوروبية حيث بحسب القاعدة العامة فإن من يخسر الدعوى يدفع أتعاب المحاماة لمن يكسب الدعوى. وعلى الرغم من التكاليف المترتبة على دعاوى البراءات الأوروبية أقل من تلك المترتبة على دعاوى البراءات الأمريكية، إلا أن الأصول الصفرية تظل صفرية الأصول، مما يدفع بالمدعى عليهم الفائزين تكبد الرسوم والتكاليف والنفقات القانونية الخاصة بهم. وفي الولايات المتحدة، يعد تحويل أتعاب المحاماة من الطرف الخاسر إلى الفائز أمرًا نادرًا للغاية، حتى في ما يتفق عليه العديد من المراقبين غير المعنيين على أنه تأكيد لا أساس له من الصحة في انتهاك براءات الاختراع، لذا فإن القضية التي لا يمكن للمدعى عليه الفائز أن يأمل في استرداد أتعابه ونفقاته وتكاليفه هي على الأقل أقل أهمية إلى حد ما.

إذن، لا يزال السؤال الأساسي الذي لم تتم الإجابة عليه مطروحًا: **ما الذي يحدث بالفعل**؟